5

العولمة الثقافية في ألمانيا

هانسفريد كلنر وهانس جورج سويفنر

كثيراً ما يصاب الزوار الغربيون للجزء الغربي من الجمهورية الاتحادية بالدهشة إزاء مدى تشابه ثقافات ألمانيا السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية مع نظيراتها في الولايات المتحدة. يبدو لكثيرين أن ألمانيا، أكثر من أي مجتمع غربي آخر، هي في طليعة نظام كوكبي ناشئ، وأن على المرء أن يبذل جهوداً خاصة ليكتشف سمات ثقافية واجتماعية تخص ألمانيا أقدم. صحيح أن المرء لا يزال قادراً على تحري بقاء الطرائق الرشيقة، المنظمة، ولكن الحميمة مع ذلك، التي كانت الحياة الألمانية تدار بها في الماضي (كثيراً ما يحلو للناس أن يشبّهوها بساعة سويسرية بالغة الجودة والدقّة)، غير أن العباءة الجديدة من البَريق الكوكبي والتكنولوجيا العالية تجعل التعرف على ما هو ألماني بصورة فريدة اليوم أمر صعب.

ما زالت عبارة «صُنِع في ألمانيا» تشير، بالنسبة إلى الأجانب والألمان على حد سواء، إلى مستويات عالية، جديرة بالثقة، ومتانة تصنيع، وهي جميعاً مواصفات تُعْتَبر ميزات ألمانية تقليدية. ثمة، مع ذلك، نوع من العناق المتردّد

بين القديم والجديد. فصورة أثاث «بيدرمير» الموضوع في أطر «لوكوربوزييه» المصنوعة من الفولاذ والزجاج تشكل مثالاً صارخاً على هذا الصعيد. غير أن الزوار ما زالوا، مع ذلك، يستطيعون العثور على القطع ذات الأساليب الفولكلورية التقليدية المصممة إقليمياً: على السروايل الجلدية البافارية والمهرجانات الأكتوبرية، على كرنڤال الراين وقرى الخمر، على رغيف عيد الميلاد الساكسوني، وإلخ... إلاّ أن جملة الخصوصيات المحلية والإقليمية، وهي من بقايا دول وأمارات صغيرة سابقة وأجزاء بالقَدْر نفسه من النظام الاتحادي الألماني الحديث، دائبة على تغيير وجهها تحت تأثير قبول أو رفض سلسلة من الأنماط الثقافية المتعولمة. ثمة، على هذا الصعيد، نزعات أَقْلَمَة موجودة، كما في أي مكان آخر تقريباً في الاتحاد الأوروبي، وإن لم يكن بنفس القوة المتجلية في فرنسا، إسبانيا، أو المملكة المتحدة.

بعيداً عن هذا النزوع العام، ثمة أيضاً حدود ثقافية ألمانية خاصة فاصلة بين «الولايات القديمة» (جمهورية ألمانية الاتحادية «القديمة») و«الولايات الجديدة» (جمهورية ألمانيا الديموقراطية «السابقة») لا تزال ملحوظة، على الرغم من أن الفروق الثقافية بين هذين الإقليمين متناقضة باضطراد. فالزوار الذين غامروا وذهبوا إلى القسم الشرقي من ألمانيا بعد توحيد البلاد في 1990 م صُدموا بأوجه الاختلاف الصارخة بين الجهتين على جميع مستويات المجتمع، حيث بدا التضاد، بعد الدوران في الفلك السوڤييتي مدة خمس وأربعين سنة، بين الجمهورية الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديموقراطية السابقة، فاضحاً وباعثاً على القلق بالنسبة إلى الكثيرين. في الغرب بدا كل شيء شديد اللمعان، متطرف الحداثة، وديناميكياً؛ في الشرق كان كل شيء متداعياً، بالياً، وراكداً. ولكن الألمان الغربيين الأكبر سناً، ذوي النزوع الماضوي الأقوى وجدوا الشرق «ألمانيا دون أمريكا»، رغم صفات «العَفَن» هذه. وبالفعل فإن هذه الألمانيا اللاأمريكية تعيش حياتها الخاصة؛ في تلك الأفلام العاطفية التي تمجد المشاهد

الإقليمية التقليدية الموروثة عن ثلاثينيات وخمسينيات القرن العشرين التي تبثها قناة ألمانيا الشرقية التلفزيونية الرئيسية المعروفة باسم إم.دي.آر. MDR.

لا يلبث التضاد بين الألمانيتين أن يُبْرِز، بصورة مثيرة، مدى تغير البلاد خلال العقود الخمسة السابقة. فحين يتم استخدام المؤشرات الهيكلية الدولية لمقارنة الجمهورية الاتحادية فيما قبل 1990 م بالبلدان الأوروبية الأخرى، يتضح أن ألمانيا، عند نهاية القرن، مجتمع «طليعي» على جميع الأصعدة القابلة للتصور. فمن حيث معايير التحديث، مثلاً، تتبارى ألمانيا مع اليابان على المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. ومما لا شك فيه أن قوى التحديث والعولمة كانت استثنائية الحيوية هنا، وما لبثت، بعد نقل مبالغ كبيرة من الرساميل والخبرات التكنولوجية، أن بادرت حتى إلى إحداث اختراقات وبناء رؤوس جسور في الجزء الشرقي أيضاً. ظاهرياً على الأقل، بدا الشرق الألماني يشبه الغرب.

لا مجال للشك بأن الثقافة الألمانية كانت منفتحة على قوى العولمة إلى درجة معينة. فعلى الرغم من أن ألمانيا كانت في الصف الأمامي من عملية التحديث على الصعيدين التكنولوجي والعلمي منذ أواخر القرن التاسع عشر، تبقى قابليتها الاستثنائية للترحيب بالقوى الكوكبية ظاهرة أكثر حداثة. فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ثمة موجات عولمة عملاقة اجتاحت الجمهورية الاتحادية، مؤدية إلى إحداث نوع من الانقلاب على جميع مستويات المجتمع الألماني ربما بصورة أكثر جذرية من تلك التي تعرضت لها الدول الأوروبية المماثلة. وهذا الانفتاح الألماني الخاص على قوى العولمة لا يمكن فهمها إلاّ على خلفية صفعة الحقبة النازية وانهيار البلاد في نهاية الحرب الكارثية التي شنتها على جاراتها.

سياسياً، كان قد تعين على الجزء الغربي من البلاد، جمهورية ألمانيا

الاتحادية، أن يعيد بناء ذاته من الصفر. بعد شيء من الجدل الداخلي بين الكتل أقدم هذا الجزء على تبني النظام الديموقراطي الليبرالي الغربي، بصيغته الأمريكية الخاصة، بوصفه النموذج المعتمد. وقد حاول الدستور الألماني الجديد الذي نبذ جميع مظاهر النزعة القومية المفسدة بشكل خطر التي بات عدد متزايد من الألمان مقتنعين بأنها كانت مسؤولة عن زوال البلاد من الوجود، حماية المفاهيم الديموقراطية ذات الطراز الغربي لدور الدولة. داخلياً قام الدستور على تعزيز حقوق الفرد، سيادة الدستور، وممارسة العدل على جميع مستويات المجتمع؛ دولياً، دفع الجمهورية الاتحادية نحو اعتماد وترسيخ جملة من المفاهيم والآليات السياسية فوق القومية.

من الحقائق التاريخية المعروفة جيداً أن الجمهورية الاتحادية باتت، أواسط خمسينيات القرن العشرين، تعتبر نفسها حاملة رئيسية من حوامل المبادئ التي قام عليها الحلف الأطلسي، وما لبثت، في العقود التالية، أن برزت بوصفها المدافعة الرئيسية عن الأسرة الأوروبية. وأدى هذا النمط من السلوك إلى تعميق جذور السياسة القائمة على الديموقراطية في الجمهورية الاتحادية، التي ظلت، بالتواءاتها الصاعدة الهابطة كلها، تخدم البلاد بصورة جيدة على امتداد ما يقرب من خمسين سنة. وأدى أيضاً إلى دفع جمهورية ألمانيا الاتحادية باتجاه التصالح مع البلدان المجاورة وإلى بناء سياستها الخارجية على أساس شبكة من المؤسسات متعددة الأطراف. وفي الحقيقة فإن الجمهورية الاتحادية تعتبر نفسها اليوم نموذج الديموقراطية الليبرالية الجدير، لانطوائه على الوعد بمستقبل سياسي آمن وأكثر سخاء بالمكافآت، بالتقليد من جانب البلدان الأخرى.

اقتصادياً، كان قد تعين على ألمانيا، نهاية الحرب العالمية الثانية، أن تنطلق من العدم. كانت مضطرة، جراء تعرض البلاد للتمزيق، تعرُّض الصناعات الرئيسية للتدمير، وتدفُّق موجات هائلة من اللاجئين القادمين من

الشرق، للتحرك بسرعة وكفاءة. غير أن تعرُّض مؤسساتها الصناعية السابقة للتدمير وتفكيك مجمَّعاتها الصناعية كلها لدفع التعويضات إلى البلدان التي عانت من النزعة التوسعية اللامسؤولة لألمانيا جعلا اعتماد خطة إعادة بناء جذرية وعميقة للاقتصاد الألماني أمراً لا مفر منه. ومثل هذا التأكيد على تطوير واستحداث صناعات متقدمة أكثر وعالية الإنتاجية أَكْسَبَ ألمانيا تفوقاً تنافسياً في تعاملها مع جاراتها الأوروبيات في العقود اللاحقة.

تم إطلاق جزء كبير من عملية إعادة البناء عبر استخدام أرصدة مشروع مارشال، وأفادت البلاد من الدعم والتأييد المتمثلين بالخبرات الفنية الأمريكية في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب. ففي عقد واحد بعد انتهاء الحرب كان الحديث عن «المعجزة الاقتصادية الألمانية» das Wirtschaftswunder قد أصبح ممكناً. جرى تصميم إعادة بناء الاقتصاد من منطلقات الكفاءة الاقتصادية و(اقتصاد السوق الاجتماعية) Soziale Market wirtschaft، تلك السمة العزيزة، منذ زمن طويل، على قلب الاقتصاد الألماني، في ظل نموذج اقتصادي خاضع لإشراف النقابات يتيح للعمال فرصة المشاركة في قضايا العلاقات الصناعية ويضمن حصولهم على حصة من الأرباح.

لعل هذا الجمع بين المشروع الحر، المشاركة الاجتماعية، والمحاصصة هو الذي ميز ألمانيا الغربية عن الوقائع التي أفرزتها اقتصادات التحكم التي سادت في الشرق الاشتراكي. وقد ساهم كثيراً في تطعيم الألمان الغربيين باللقاحات المضادة لوعود الشيوعية الخلاصية (المهدوية ـ المسيحانية). ما لبث النجاح الاقتصادي المدهش أن أَكْسَبَ الألمان الغربيين ثقة جديدة وساعد على تغيير حالة النبذ التي كانت ألمانيا تعاني منها بين الأمم، في حين اضطلع مارك ألماني مُشَيَّؤ «شبه مقدَّس» بدور التعويض عن نزعة قومية مهترئة سياسياً.

ثقافياً، ينبغي تفسير الانفتاح النموذجي للثقافة الألمانية على قوى العولمة من منطلق الأشكال العنيفة من التصدي لماضي البلاد على الصعيدين السياسي

والعسكري. على المستوى الثقافي أيضاً أدت صفعة الماضي النازي إلى الحفز على بذل مسعى لتحقيق نوع من فهم الذات على المستوى القومي كما على بحث مكثَّف عن أشكال فنية قادرة على توفير أسس وتعبيرات مشروعة لأساليب ثقافية جديدة. وقد حاولت النخب الثقافية والفكرية، من جانبها، أن تجد مكاناً لمثل هذه الأسس في مبادئ فوق طبيعية مسترشدة بنظام أخلاقي قائم على نوع من النزعة الكونية الفلسفية. برز شعار «لن يتكرر» Nie Wieder: (لا نزعة قومية، لا نزعة عسكرية، لا عنصرية، لا محرقة [هولوكوست] بعد الآن!) كضرورة جماعية، وسرعان ما ترددت أصداؤه في سائر أشكال الاتصالات المتوفرة، سواء أكانت منابر حزبية، مؤسسات تعليمية، أم جميع أشكال المناقشات والأحداث الثقافية ـ الفكرية.

من هذه الناحية تحديداً تشكلت سلسلة الجرائم، أعمال الشغب، والمسيرات التي تنظمها عصابات صغيرة نسبياً من حليقي الرؤوس اليمينيين التي تمت مؤخراً (خصوصاً في ألمانيا الشرقية) مصدر إزعاج وقلق كبيرين بالنسبة إلى ممثلي الخطابات الفكرية والجمهور السياسي الأوسع. غير أن هذه الحركات اليمينية تبقى مختلفة على الصعيدين التنظيمي والإيديولوجي عن الأشكال التاريخية للنازية ويجب النظر إليها بوصفها تعبيرات عن تيارات أكثر جِدَّة في ميدان رفض التحديث والعَوْلَمة. ومع ذلك فإن أكثرية ردود الأفعال الشعبية لا تلبث أن تتكلل بنوع من الانبهار العاجز وصولاً إلى السؤال المحرج المتمثل: كيف استطاعت مثل هذه العودة القهقرى إلى البربرية والهمجية أن تحصل، رغم جميع الجهود التعليمية والتثقيفية المبذولة في المدارس، الجامعات، ووسائل الإعلام الجماهيرية؟ إلاَّ أن نظرة متأنية تشي باستحالة الحديث عن أي انتعاش للنازية الألمانية.

لقد شكل الدور والتطور النوعيان لوسائل الإعلام الجماهيرية فيما بعد الحرب في جزأي ألمانيا كليهما تربة ردود الأفعال هذه. فالإذاعات المسموعة

والمرئية العائدة للدولة فهمت نشاطاتها على أنها «مهمات تعليمية». عدد كبير من ممثلي وسائل الإعلام اعتبروا أنفسهم محامي وجدان الجمهور وضميره وعدوا وسائل الإعلام «منبر المؤسسة الأخلاقية»، تبعاً لشعار شيلر. حتى حين تم استبدال احتكار الدولة للإذاعة والتلفزيون بنظام قائم على ركيزتي القنوات التلفزيونية الخاصة والعائدة للدولة (ألمانيا الاتحادية 1984 م)، فإن الموقف الأخلاقي والتعليمي لممثلي وسائل الإعلام فيما يخص كيفية التعامل مع الماضي النازي بصورة عامة لم يتغير. في السنوات الأخيرة، تبدو مسائل الأَوْرَبَة» و«العَوْلَمة» موفِّرة بطرائق معينة علاجاً شافياً من علل الأصولية القومية، فتحصل على دعم قوي.

على المستوى الأكثر شعبية، وَجَدَتْ وسائل الاتصالات الحديثة تربة بالغة الخصوبة لنشر منتجات الثقافة الكوكبية التي بدأت تتدفق على بلدان الغرب في حقبة ما بعد الحرب كالطوفان. كانت شبيبة ألمانيا الغربية متميزة بنوع من العزوف عن الظهور بمظهر «فلاحي أرياف» غارقين في أوحال ثقافة ألمانية بالية ومشبوهة. فالشعارات الداعية إلى التخلي عن العَفَن الألماني Muff von tausend Jahren كانت ذات شعبية واسعة جداً بين الشباب. وبهذا المعنى، يمكن القول إن ضرورة التحلي بالصفة الكوزموبوليتية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الملامح الثقافية للمواطن الألماني الغربي. أضف إلى ذلك أن وجود عدد كبير جداً من العمال الأجانب الضيوف نتيجة حتمية لاقتصاد البلاد المزدهر ساهم كثيراً في دفع عجلة التعددية الثقافية واللغوية الناشئة.

في ألمانيا كما في غيرها من الأماكن باتت ظاهرتا «الأحياء العرقية» و«الغيتوات الثقافية» من الصفات المميزة للمراكز الحضرية بصورة متزايدة. وقد نتجتا، كلتاهما، عن موجات متواصلة من العمالة الوافدة، لاجئي الحروب الأهلية، والباحثين عن ملاذات سياسية. ما من مجتمع أوروبي آخر في النصف الثاني من القرن العشرين واجه التحركات السكانية التي عاشتها جمهورية ألمانيا

الاتحادية من حيث النوعية والضخامة[1]. تبقى هذه الحقيقة شبه مجهولة في الخارج وتتم مراوغتها بمزاعم الساسة المحافظين الذين يؤكدون أن ألمانيا «ليست من المهاجر». ومما أضفى زخماً إضافياً على التعددية الثقافية الألمانية المتنامية ذلك الولع الألماني الشديد المعروف بالسفر إلى الخارج.

من شأن أية مقارنة مع التطورات الثقافية الجارية في الشرق الألماني أن يكشف مرة أخرى عن مدى اتساع وعمق التحول الثقافي الحاصل في الجمهورية الاتحادية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. فالسور الذي أُقيم بين الشطرين أبقى الألمان الشرقيين حيث هم وحَماهم ـ خيراً كان ذلك أم شراً ـ من اجتياح قوى العولمة. كان مواطنو الشرق الألماني مضطرين للتكيف مع الوجه السلبي للقسمة السياسية والاقتصادية، في حين أفاد الألمان الغربيون كثيراً من وجهها الإيجابي.

تمخضت اثنتا عشرة سنة من الدكتاتورية النازية متبوعة بالعيش خمس وأربعين سنة في ظل النظام الشيوعي عن نوع من الاستمرار العسير لجملة المبادئ والقيم المركزية للماضي الألماني التسلطي ـ الاستبدادي. ففي ألمانيا الشرقية كان قمة على ما يبدو نوع من الانتقال شبه المباشر من اقتصاد الحرب الأوامري للنظام النازي إلى الاقتصاد الاشتراكي الأوامري لألمانيا الشرقية ومن أحد شكلي التوتاليتارية إلى الآخر. وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام كانت قادرة على تجاوز الحدود ونجحت في شَحْذ الرغبة والاستساغة الألمانيتين الشرقيتين فيما يخص المنتجات الغربية، كما بالنسبة إلى التعبيرات والمفاهيم الثقافية، إلى درجة معينة، فإن اقتصاد ألمانيا الشرقية الأوامري، بالتواطؤ مع سياستها المركزية المستبدة، حال دون تمكن الألمان الشرقيين من الحصول على هذه المنتجات والتعبيرات.

تلك هي الطريقة التي انقلبت فيها ألمانيا الشرقية إلى مجتمع انطوائي ثقافياً مشغول بذاته في المقام الأول. وقد ساهمت آلة الدعاية التحريضية (القصف

الإيديولوجي) المميزة للشيوعية في إنتاج خليط ثقافي شاذ دأبت فيه الرغبات الكوكبية في النعم المادية على التنافس مع نوع من الرفض الرومانسي لهذه النعم ذاتها. وجراء حرمانها من خيرات النزعة الكوكبية تعين على أشكال الوجود في إطار عالم الحياة ومحراب الاقتصاد الصغيرين المزعومين (مصحوبة بدوامات السوق الرمادية) أن تنشأ وتتطور على مستوى الحياة اليومية. تمثلت أكثر سمات ألمانيا الشرقية وضوحاً بنوع من الانسحاب العام من ديناميكية الحداثة الكوكبية. فعبارة **الهجرة الداخلية** التي طبعت أجزاء من الحياة البورجوازية الألمانية في ظل النظام النازي، انطبقت على ما كان يحدث في ألمانيا الشرقية تحت الحكم الشيوعي، وإن على نطاق اجتماعي أوسع بكثير هذه المرة.

على الرغم من أن إعادة توحيد البلاد بدت موفِّرة فيضاً من الفُرَص الجديدة المنتظرة لمواطني ألمانيا الشرقية، فإن الصيغ الثقافية التي كانت قد فازت بموطئ قدم خلال الحقبة الشيوعية منعتهم من الاستفادة البارعة من تلك الفرص. فجملة العادات والأنماط المعرفية التي كانوا قد امتلكوها خلال هذه السنوات الطويلة والصعبة لم تكن قابلة لأية ترجمة سهلة إلى العادات والأساليب المطلوبة لتحقيق الازدهار في النظام الثقافي الكوكبي الجديد. ومع أن العادات الثقافية الألمانية الشرقية تبدو الآن، بعد صراع مرير، بادئة بالاقتراب ببطء من نظيرتها الألمانية الغربية، فإن جميع البيانات تشي ببقاء قدر لا يستهان به من أوجه الاختلاف بين الاثنتين، رغم التدفق الهائل للأموال على الشرق، هذا التدفق الذي ساعد، دون شك، في دفع عجلة عملية التكيف الاقتصادي.

إضافة إلى أوجه التباين الاقتصادية والسياسية المذكورة، ثمة أربعة أسباب أخرى لظهور ذهنية ثقافية ألمانية شرقية خاصة، بما فيها غياب كل من الهجرة الخارجية (الآتية من الخارج)، حرية الصحافة، وإمكانيات السياحة خلال الفترة الشيوعية، مازال السبب الرابع يمارس تأثيراً. ثمة نزعة لا أدرية دينية غرسها نظام التعليم الاشتراكي بالتوازي مع السياسة الرسمية المناوئة للكنيسة والدين خلال فترة خمس وأربعين سنة، شهدت حدوث تخلف ديني لأكثر من جيل[2].

فقط عشرة بالمئة من الألمان الشرقيين يعتبرون أنفسهم متدينين، وهذا وضع فريد في أوروبا، إن لم يكن في العالم. وبالتالي فلا نمط الحياة اليومية ولا رحيل المواطنين الألمان الشرقيين عن العالم مرتبطان بالكنيسة أو الدين كما سبق لهما أن كانا في «ألمانيا القديمة». غير أن مواصفات أخرى لألمانيا القديمة مثل جمعيات الكوارس التقليدية؛ **الشربرغارتن** Scherbergärten (الحدائق المنزلية)، المقنَّعة خلال أيام جمهورية ألمانيا الديموقراطية تحت ستار ثقافة **الداتشا** dadcha، وسائر ألوان العواطف الوطنية، تم الحفاظ عليها. تزدهر جملة هذه النزعات بصورة أقوى في ألمانيا الشرقية.

مع ترك الصدع القائم بين الألمانيتين الشرقية والغربية جانباً، يمكن التوصل إلى استنتاج يقول بوجود نوع من الفهم والرؤيا للحداثة الكوكبية في ألمانيا الاتحادية اليوم قائم على أساس الديموقراطية الدستورية، الثقة بتفوق نظام السوق الحرة المسؤول اجتماعياً، والاحترام الصريح لحقوق الإنسان. وقد لبس هذا النمط من الفهم، في الحقيقة، ثوب «دين مدني» إجماعي بين النُّخَب الفكرية، السياسية، والاقتصادية في ألمانيا إضافة إلى الجمهور العريض فيما وراء تلك النُّخَب.

غير أن هذه الركائز الداعمة لعقيدة ألمانيا ما بعد الحرب الثقافية ما لبثت أن تعرضت لموجة متصاعدة من النقد في السنوات الأخيرة. فما يحرك الجمهور الألماني اليوم إن هو إلاَّ هواجس يتم التعبير عنها بحماس حول الحاجة إلى تحقيق المصالحة، أو الموازنة، بين فوائد الأسواق الكوكبية والتكنولوجيا الحديثة وبين ما تنطوي عليه هذه الأسواق والتكنولوجيا من تكاليف فعلية أو افتراضية. يضاف إلى جملة هذه الهواجس المتنامية أشكال من الانشغال بالرعاية الحريصة للطبيعة والبيئة، اللتين تبدوان ، بنظر كثيرين، مهددتين بخطر التوسع الجامح والسائب للصناعات غير المسؤولة إلاَّ أمام ذاتها.

ثمة مجموعتا قضايا منفصلتان، وإن بقيتا مترابطتين، تهيمنان على المناقشات العامة الجارية اليوم حول مستقبل ألمانيا. تشمل المجموعة الأولى

قضايا المستوى الاجتماعي الدائرة حول الحاجة إلى الاهتداء إلى هوية ثقافية لا تذوب بسهولة في بوتقة العولمة القائمة على التجانس، رغم أن كثيرين يتبنون نمط حياة قائم على التعددية الثقافية. أمّا المجموعة الثانية فتدور حول مسائل معينة مثل: (1) كيف يتم ضمان وزيادة ترسيخ حقوق الإنسان؟، (2) ما السبيل إلى توظيف وتوجيه سوق حرة مسؤولة اجتماعياً؟، (3) كيف يمكن تطوير آليات تضمن الرعاية المسؤولة للبيئة؟، و(4) ما الطريقة الضامنة لدفع عجلة تجديد تكنولوجي مسؤول أخلاقياً؟

كما سبقت الإشارة طالما دأب الألمان، غير الغافلين قط عن أعباء ماضيهم الملتبس، على السعي لصياغة جدول أعمالهم الدولي في إطار أوروبي، وما لبثت هواجسهم أن اكتسبت قدراً أكبر من الأهمية في السنوات الأخيرة. ولاعتماد رؤيا أوروبية ناشئة، مستندة في جوهرها إلى ألمانيا وفرنسا، ظلت ألمانيا تسعى إلى حشد الشركاء المحتملين. ما يوحّد الأطراف هو اجتراحُ مسارٍ عولميٍّ لا يكون كلي الخضوع للنفوذ الأمريكي المهيمن والطاغي. يتمثل الهدف الرئيسي، بصرف النظر عن مدى الغموض وحتى التناقض الذي يكتنف تحديده، بنَحْت هوية ثقافية أوروبية مميزة. ولتحقيق هذا الهدف سيكون من الضروري إيجاد مؤسسات متمتعة بما يكفي من القوة والاستمرارية لرعاية العملية بطريقة مضبوطة مؤسساتياً. ثمة كثيرون يأملون في أن تتوفر إمكانية استخدام المؤسسات الأوروبية الموجودة لهذا الغرض، رغم احتمال تصميم أُخْرى جديدة في بعض الحالات.

وعلى الرغم من أن الوحدة الأوروبية ـ في تناقض مع حال وحدتها الاقتصادية ـ قادمة منذ بعض الوقت، ثمة أمل قوي في أن تتمكن الشبكة القائمة من المؤسسات الأوروبية المميزة من التقاط القدرة على التوجيه والقيادة التي فقدتها الدول القومية المنفردة في عملية العولمة. وبالتالي فإن رؤى الوحدة السياسية والمؤسساتية المتجاوزة لما هو اقتصادي تبقى، إذا ما تم طرح مسألة

دور الدولة في السباق الكوكبي، القضية المركزية لمستقبل ألمانيا، بل ولمستقبل أوروبا أيضاً، استطراداً.

معاينة العولمة

تتبع خطوط العولمة العريضة بشيء من التفصيل، قررتْ فرقُ البحث الألمانية إجراء ثلاث دراسات منفصلة[3]. أرادت الأولى تحري ووصف ثقافة دافوس عبر معاينة انتشار اللغة العالمية الإدارية الكوكبية بين صفوف إداريي الأعمال الألمان. تناولتْ الثانية مسائل تخص النُّخَب الفكرية الألمانية فيما يتعلق بتقاليدها، وجهات نظرها الراهنة، ورؤاها عن المستقبل. أمّا الثالثة فركّزتْ على انبثاق أشكال من التمثيل الذاتي الثقافي في الأحداث الجماهيرية الألمانية ووسائل الإعلام.

انتشار لغة الأعمال العالمية الكوكبية بين المدراء في ألمانيا غرباً وشرقاً

تمت دراسة البنية اللغوية لنخبة الأعمال الألمانية بقدر غير قليل من التفصيل لتحديد مدى بروز إطار كوكبي نظرياً ومفهومياً في الأعمال وكيف تمكن من اختراق استعمال المدراء للغة وفهمهم لأسلوب تسيير الأعمال في النظام الكوكبي الناشئ. فالخطوط العريضة لسمات هذا الإطار المكونة وتجسدها في اللغة يشكلان اللغة المشتركة العالمية بالنسبة للمدراء الكوكبيين. إن انبثاق مثل هذه اللغة مع نمطي قبولها في كل من الألمانيتين الغربية والشرقية يسلط الضوء ليس فقط على الانحرافات الدقيقة والحساسة في المعنى على صعيد إدارة الأعمال في النظام الكوكبي على امتداد العقود الماضية، بل وعلى جملة أوجه التباين بين الألمانيتين في هذا المجال.

من المهم، بداية، ملاحظة أن العولمة الاستثنائية للأعمال تمخضت عن انبثاق عالم تواصلي مميز بين مدراء الأعمال وأرباب المبادرات. فهؤلاء المدراء، سواء أكانوا من ذوي أصول أمريكية أو ممن ينتمون إلى ألمانيا،

موحدون بأشكال مميزة جداً من فهم ما تعنيه إدارة الأعمال في السياق الكوكبي. وحسب الاحتمالات كلها نرى الأمر منطبقاً على جميع مدراء الأعمال في سائر أرجاء العالم.

يشكل استخدام اللغة الإنجليزية، بلهجتها الأمريكية غالباً، عنصراً أساسياً من عناصر عالم التواصل الكوكبي، وألمانيا بالتالي. غير أن من شأن اعتبار الإنجليزية هي اللغة العالمية المشتركة للعالم الكوكبي الحديث من منطلق بنيتها المعجمية المكشوفة فقط أن يكون خطأ. فاستخدام هذه اللغة من قبل الأمريكيين أو الألمان، يشير إلى اعتماد ترسانة من التعابير التكنولوجية الخاصة (ذات الجذور الأمريكية غالباً مرة أخرى)، وينطوي، وهذا أهم، على امتلاك مخططات فهم وتفسير مشتركة لأغراض الإدارة بالذات. اكتشفتْ دراستنا أن لغتي الأعمال الإنجليزية والألمانية المعاصرتين متشابهتان تشابهاً مدهشاً على المستوى الهيكلي للمعاني الدلالية رغم تمايزهما الظاهري في الاستعمال.

خلال العقود الماضية، مرت القاعدة اللغوية لتواصل الأعمال في كل من الولايات المتحدة وألمانيا بمراحل تطورية مختلفة يمكن تعقُّبُها عبر تحري انحرافات المعنى التي أفضت إلى صيغ مشتركة من الفهم. فعبارات مثل «نجاح»، «جهد»، «إنجاز»، «مساهمة» وما إليها، مع مرادفاتها الألمانية **إيرفولغ** Erfolg، **آنسترنغونغ** Anstrengung، **لايستونغ** Leistung، و**بايتراغ** Beitrag، مثلاً، ما زالت تستعمل بطرق راسخة منذ زمن طويل، مع أن مخططات معناها وتفسيرها لم تعد تحمل الدلالات ذاتها. لعل مثالاً يستطيع إلقاء الضوء على مدى الانحراف الحاصل.

في حين أن موضوعات الأعمال، خصوصاً في ألمانيا، كانت، في خمسينيات القرن العشرين، شديدة الميل إلى جوانب الإدارة الأكثر اتصافاً بالصفة التنظيمية، فإنها ما لبثت، في العقود اللاحقة، أن تحولت إلى روح المبادرة. في الفترة الأبكر، مثلاً، كان قاموس الإدارة (وهو ينطبق على أشياء

كثيرة تتجاوز تلك المذكورة) متركزاً على فهم يرى هدف الأعمال متمثلاً بالتوظيف الأمثل للموارد الموجودة؛ أمّا في الفترة اللاحقة فقد أصبح التأكيد متركزاً على إعادة توجيه طاقات معينة وصرفها عن ميادين الإنتاج الحالية (بصرف النظر عما إذا كانت مزدهرة، ناضبة، أو بطيئة) لتحويلها نحو ميادين نشاطات يقدر أنها ذات مستقبل. ومثل هذا النمط من إعادة التوجيه ينطوي على معنى أن مدراء الأعمال في أيامنا يَلْقون التشجيع على صعيد جعل موارد موجودة بالية لصالح نتائج مستقبلية واعدة قابلة للتخمين. وكما اتضح من خلال دراستنا، فإن هذا الانحراف أو التحول انعكس بقوة في اللغتين العادية والفنية المستعملتين.

للإحاطة بما يعنيه الفهم الجديد لتسيير الأعمال، من المهم إدراك حقيقة أن استراتيجيات تسيير الأعمال القديمة باتت مُسْتَبْدَلة بأنماط تفكير تتطلب محاولة مركزة لاستخدام الموارد المتوفرة في سبيل اكتشاف ميادين نشاط جديدة لإطلاق الأعمال. من المؤكد أن جوانب مهمة من الاستراتيجيات الراسخة، الأقدم لم تُنبذ كلياً (فشغل الشغل هو شغل آخر المطاف)، غير أن التأكيد الآن هو على الحاجة للمراهنة على أهداف توفر إمكانية توسيع مشروعات أعمال موجودة سلفاً وعاملة بكفاءة.

قد تكون هذه المشروعات ذاتها مرتبطة بإدارة المال، الإنتاج، الخدمات، وما إليها، مع الطريقة التي تدار بها هذه الأيام متركزة على المطالب المستقبلية المحتملة. وبالتالي فإن هذا ينطوي على أن هناك في الأمر ما هو أكثر من مجرد تعرف على زبائن. فالجانب المبتكر لتسيير الأعمال على المستوى الكوكبي يشتمل على التعرف على الزبائن الفعليين جنباً إلى جنب مع تقييم إمكانية توفير الحاجات المتصوَّرة المضفاة على هؤلاء الزبائن.

في هذا السياق تكتسب جدوى أسماء الماركات قدراً كبيراً من الأهمية. تكون غاية المدير حفز الزبائن على ربط حاجاتهم المحتملة (وهي لا تزال

هاجعة غالباً) باسم ماركة معينة، وعلى التخمين العقلاني لمدى إمكانية خلق «جمهور ذي شأن» لإطلاق أعمال معينة على نطاق واسع. وأهمية استخدام أسماء الماركات في الأعمال اليوم تشي بأن المنافسة متركزة على التفوق في الصور بدلاً من الأسعار.

عند هذا المنعطف لا يسع المرء إلاَّ أن يتذكر حروب الماركات المختلفة بين أنواع الجينزات الزرقاء. فبيع الملبس نفسه أساساً يعني بيع الصورة. والتنافس في ساحة البيع هو بين الصور المختلفة التي تمثلها السلع في أذهان الزبائن أكثر مما هو بين الأسعار المتباينة. وعلى الرغم من أن مستوى الجودة المهندسة لهذا المنتوج أو ذاك يبقى مهماً، فإن نوعيته في السوق الكوكبية مستمدة بصورة متزايدة من أفق حاجة الزبون. يكْمن «مَكْر» المدير في القدرة على رؤية نوعية المنتوج في سياق السوق. فالترويج «الناجح» في الساحة الكوكبية يلزم المدير بالجمع بين الاثنتين ـ المهَنْدَسة والمتخيَّلة ـ ويحفز مجموعاتٍ كبيرة من الزبائن على فعل الشيء نفسه، بصورة مثالية على صعيد كوكبي.

تكون «الحاجة» إلى شراء حقائب غوتشي Gucci المراقبة اليوم، مثلاً، متشابهة في كل من هونغ كونغ، باريس، القاهرة، نيويورك، ميونيخ، وروما. من الواضح أن مؤسسة غوتشي الإيطالية اكتشفت لدى الأفراد حاجة تحصُّنهم على جعل حقائبهم جذابة كوكبياً ـ أضف إلى ذلك أن محاولات كثيرة تُبْذَل للسطو على ماركة غوتشي وبيع حقائب مقلدة بأسعار أدنى بكثير في أرجاء العالم نظراً لأن حقائب غوتشي الأصلية باهظة الثمن.

واضح أن الترويج أصبح البُعْد المهم لثقافة الأعمال الكوكبية. وبالتالي فإن لغة الأعمال الحديثة مُشْبَعة بشحنة عالية من التعابير الترويجية على مختلف المستويات. ثمة قضايا كانت في وقت من الأوقات ذات أهمية للنجاح في السوق، مثل نسب التصدير ـ الاستيراد، لم تعد تحتل المراتب الأولى في قوائم

هموم مديري هذه الأيام. ما يهم في السوق الكوكبية هو ظهور وقبول نوع من تماهي الزبون مع منتوج معين واشتهار مواصفاته المتنوعة في مناطق مختلفة من العالم. ليس الترويج الحديث على المستوى الكوكبي مسألة تخص إتقان فن التسويق فقط. باتت المهمة الآن، رغم بقاء الترويج مهماً، متركزة على استهداف خلق الأسواق بالذات. وبعبارة أخرى، يُنْتَظَر من «المدراء» الكوكبيين لا أن يكونوا من صنع الأسواق بل صانعيها.

ثمة تحول جذري آخر طرأ في العقود الأخيرة على أسلوب العمل على المستوى الكوكبي، سواء في ألمانيا، في الولايات المتحدة، أم في أي بلد يحلم بأن يكون قادراً على المنافسة، يتعلق بالانقلاب الحاصل في المعايير الإدارية للتنظيم وتقييم الذات. فعبارة «التداؤب» المستعملة بكثافة كبيرة في لغة الأعمال المعاصرة تقدم وصفاً ناجحاً وموفقاً للتزامن فيما بين العناصر المختلفة والمتنوعة الداخلية في آلية تنظيم هذه المؤسسة أو تلك وكوادرها إذا كانت شركة معينة راغبة في أن تصبح ناجحة في الأسواق الكوكبية.

لا تهبط عملية «التداؤب» هذه من السماء. لا بد من خلقها وإدارتها تنظيمياً، فضلاً عن أن تحقيق التزامن الناجح بين النشاطات والأقسام المختلفة للشركة يشكل الوظيفة الرئيسية للمدراء الكوكبيين الحديثين. فبدلاً من تنظيم الإدارة بطرائق تراتبية مجرَّبة منذ زمن طويل، طرائق كانت سائدة خصوصاً في ألمانيا خلال عقود سابقة، تستوجب إدارة «التداؤب» قيام كبار مدراء اليوم بوقف الخطوط التراتبية الرأْسية وتنظيم نشاطات الشركة تبعاً لخطوط أفقية. وهذا يعني أن على جميع مناحي عمل المشروع أن تُدار بطرائق مبتكرة مشتملة على تلاقح الأفكار مع مستويات جديدة من الاتصال، التعاون، والتحايث المتشابك. يتمثل الهدف بتنشيط عمليتي الإدارة والابتكار، وبتحقيق معايير أداء عامة ذات مستويات عالية.

أضف إلى ذلك أن اعتزار المهنيين وولاءهم ـ هؤلاء المهنيين الذين يشار

إليهم في الغالب باسم «عمال المعرفة» في الكتابات الحديثة ـ لا يجوز بعد الآن أن يتم تحديدها، في المقام الأول، بمعايير مهنتهم أو اختصاصهم. لا بد لهما ـ الاعتزاز والولاء ـ بالأحرى من أن يتناغما مع، وينخرطا في صلب جملة أهداف المؤسسة، وظائفها، وولاءاتها. وبالتالي فإن مساهمات المحترفين الأفراد يجب أن يتم رَوْزُها بصورة متزايدة من منطلق أدائهم العام بالنسبة إلى المؤسسة أو الشركة. وهذا الانقلاب ينطوي أيضاً على أن قيام المدراء بتقييم مساهمات كوادرهم المتخصصة من منطلق نوعية عملهم لم يعد كافياً. لا بد من تحليل مساهمتهم في الأداء الإجمالي والأهداف العامة للشركة. مرة أخرى نرى أن الاستعمال المعاصر لعبارات مثل «النجاح»، «الجهد»، «الإنجاز» و«المساهمة» يعكس هذا الانقلاب الحاصل في المعنى.

عند هذا المنعطف لا بد من الإشارة إلى أن الشركات العاملة في السوق الكوكبية تقوم بتوظيف استراتيجيات وتدابير جديدة لتطوير الكوادر. ومثل هذه الإجراءات تكاد أن تكون مبرَّأة بصورة شبه كاملة من جملة المسائل التي كانت أقسام الذاتية مكلفة تقليدياً بمعالجتها. ما يهم اليوم بالنسبة إلى الشركات والمدراء هو التعرف على ما يندرج تحت عنوان «التداؤب» والعمل بما ينسجم مع ضرورات هذا التداؤب.

لعل إحدى المهمات والخطابات النظرية الإدارية المكتوبة بالخط العريض في هذا السياق متمثلة بعبارتي «الفريق» و«تطوير العمل الجماعي». ليس الهدف هنا سوى مجمعات الفرق التي تتعقب منتوجاً بعينه من بداية نشوئه إلى وصوله آخر المطاف إلى السوق وقيام هذه المجمَّعات بإذابة طاقاتها في بوتقة آلية عمل ناجحة؛ أي تحقيق عملية «التداؤب» على سائر مستويات الفعل ذات العلاقة. ومهمّات تطوير العمل الجماعي الذي هو من هذا النوع تتطلب مستوىً رفيعاً من المزاوجة المتزامنة لسلسلة من الطاقات المتمكنة في مجالات التصميم، التخطيط، البرمجة، الهندسة، والتنظيم. فقابلية خلق بيئة تنظيمية متناسبة مع

هدف تشجيع مثل هذه الأشكال الملهمة من التعاون باتت اليوم أحد شروط النجاح المسبقة. وبالفعل فإن مفهوم «تطوير العمل الجماعي» يشكل حجر الزاوية لما يشار إليه عموماً باسم «الثقافة المشتركة» و«الهوية المشتركة». باختصار، أن تكون مدير شركة ناجحاً اليوم يعني أن تكون فناناً متمكناً يتقن العَزْف على جميع أوتار هذه المهمات في الوقت نفسه. يصح هذا على جميع مدراء كوكب الأرض، ومعهم المدراء الألمان الذين ينشطون على مستوى كوكبي لأن الأخيرين ليسوا استثناءاً من القاعدة.

بعد إعادة توحيد ألمانيا في 1990 م، تمثَّلَتْ إحدى أولى المهمات المنتصبة في وجه البلد الموحد بإعادة بناء العالم الألماني الشرقي من الشركات والمؤسسات مع ثقافتها الاقتصادية بما ينسجم مع المعايير الكوكبية الناظمة سلفاً لجملة الأعمال في الغرب. وقد تطلب الأمر قلب الاقتصاد من اقتصاد خاضع للتحكم إلى اقتصاد سوق، أو، بعبارة أكثر ملموسية، تفكيك بنى المجمَّعات (**الكومبانيات** Kombinat) ذات الطراز السوفييتي وإعادة تنظيمها على شكل مشروعات ومؤسسات تعاونية قائمة على المبادرة. من نافل القول إن هذه العملية واجهت سلسلة لها أول وليس لها آخر من الصعوبات وتمخضت عن قدر هائل من الإحباط وأشكال التذمُّر المقيمة من جانب جميع الأطراف ذات العلاقة.

جرى تنظيم مهمة إعادة البناء على المستويين الحكومي والخاص. ودراساتنا لعملية تحول ثقافة الإدارة في ألمانيا الشرقية تمخضت عن كنز من المعلومات، ولعل ما يلي هي النقاط المفتاحية البارزة في مجموعة البيانات المحصلة عبر التجربة والدراسة.

من البداية، برزت الحاجة إلى إعادة تدريب مدراء المجمَّعات (الكومبانيات) الألمانية الشرقية السابقة بوصفها مهمة مركزية. فالعمل في اقتصاد قائم على السوق يتطلب، بوضوح، قَدْراً من المعرفة بآلية عمل السوق

الحديثة. إلاّ أن المدراء، الموجهين، والمهندسين الألمان الشرقيين لم يكونوا يمتلكون إلاّ القليل والخاطئ في الغالب من الدراية لكيفية قيام الأسواق بوظائفها. كانت قابليتهم مشحوذة بالمهارات الإدارية / البيروقراطية، وكانوا مدمنين على العمل في بنى أوامرية منظمة هرمياً. أمّا الجانب المهني للعمل في ألمانيا الشرقية فكان يقاس بمعايير الجودة الحرفية، وكان هؤلاء المهنيون ـ ولا سيما المهندسون والعلماء ـ شديدي الاعتزاز بكونهم محترفين ذوي تأهيل رفيع. وفي الحقيقة فإن المهندسين والعلماء الألمان الشرقيين كانوا، من حيث المستويات الاختصاصية المهنية، متمتعين بخبرات مهنية موازية لخبرات نظرائهم الغربيين. غير أنهم كانوا، في الوقت نفسه، غارقين في نعمة الجهل بمستلزمات العمل الناجح في اقتصاد قائم على السوق.

بادر المدراء والاختصاصيون الألمان الغربيون، بدفع من المؤسسات، البنوك، والإدارات الحكومية الألمانية الغربية، إلى تنظيم سلاسل من الدورات التدريبية بغية إطلاع المدراء والمهنيين الألمان الشرقيين على المعارف المطلوبة للعمل في اقتصاد قائم على السوق. وسرعان ما اتضح أن المتدربين كانوا، رغم امتلاكهم مستوى مؤكداً من «الكفاءة» بالمعنى الإداري والهندسي، يواجهون صعوبات كبيرة في ترجمة مهاراتهم إلى لغة «كفاءة السوق» التي أتينا على وصفها.

كان المهندسون، مثلاً، يفترضون، نموذجياً، أن نوعية المنتوج هي المهمة وحدها ـ أن النوعية بمفردها وبحد ذاتها هي المطلوبة لاجتياح أي سوق. حتى بعد تدريب الألمان الشرقيين على استخدام فنون البيع، ظلوا شديدي التقصير في مجال براعة الترويج. وفضلاً عن امتلاك اللغة الضرورية، كانت الحاجة إلى التعرف على الزبائن، تحديد أماكنهم، الوصول إليهم، أو تطوير حاجات الزبائن، لا سمح الله، تُبْقي المهنيين الألمان الشرقيين عاجزين بلا حول ولا قوة. ما كانوا لا يزالون يفتقرون إليه بعد جهود التدريب الهائلة

تمثل تحديداً بأشكال التنظير، التخطيط، التصور، وإلخ... التي اتضح أنها عناصر جوهرية للتحول إلى أطراف «فاعلة» في السوق، وفي السوق الكوكبية من باب أولي. حتى اللحظة ما زالت مكاتب التسويق والترويج في المؤسسات الألمانية الشرقية بحاجة لأن تبقى مشغولة بكثافة من قبل ألمان غربيين. وهنا، كما في أماكن أخرى، أصبح واضحاً أن الإدارة الحديثة لا يمكن تعلمها في غرفة الصف المدرسية، حتى حين يكون التوجيه على أرقى المستويات. فالممارسة ومادة الخبرة تنطويان على أهمية حاسمة حين تكون المهمات المطلوب إنجازها متطلبة للشخص «ككل».

وُجد المهنيون والمدراء الألمان الشرقيون عموماً مقاومين لبرامج التدريب الهادفة إلى توفير المعارف والمهارات اللازمة لتنمية «التداؤب» خصوصاً. قوبلَتْ ضرورة التواصل والمزامنة أفقياً، وهي جوهرية جداً لنجاح العمل الجماعي، بدرجة عالية من الريبة والشك. كثيراً ما كانوا يجادلون بأن برامج تطوير الكوادر ذات الطراز الغربي لم تكن سوى طَبْعة أخرى من القصف الإيديولوجي الذي كان قد تعين عليهم أن يتحملوه في ظل النظام الشيوعي. كانت عبارةُ «سبق لأساليب فريق العمل في الاقتصاد الشيوعي الأوامري أن أشبعتنا باستراتيجيات مماثلة» ردَّ الفعل النموذجي على هذه المحاولات.

كان المهنيون الألمان الشرقيون العاملون في الميدان الاقتصادي قد أدمنوا عادة تقديم العمل «الجاد» خلال ساعات العمل والانسحاب بعدها إلى عالمهم الخاص. أمّا مستلزمات ثقافة أعمال كوكبية ناشئة من تنشيط جهود لمرء خارج نطاق عالم العمل، من استيعاب وتمثل عادات الإدارة الكوكبية «الفعالة»، ومن التفكير بمنطلقات استراتيجية التداؤب المطلوب على هذا المستوى من العمل، فتبقى تحدياً صعباً ينتصب أمام مدراء الأعمال الألمان الشرقيين، أمام الجيل الأكبر سناً على الأقل، لا بد من التغلب عليه. وهذا كله سوف يستغرق وقتاً، نظراً لأن جملة هذه الأبعاد الجديدة لتسيير الأعمال في العصر الحديث لا

تُكْتَسب إلاَّ في غمرة واقع معاش، مفعم بالحياة. غير أن هناك دلائل تشير إلى أن الجيل الصاعد من الألمان الشرقيين بدأ يلتحق بالركب دون إبطاء.

النُّخَب الفكرية الألمانية: بين التراث، الأَوْرَبة، والعولمة

من شأن إلقاء نظرة تاريخية سريعة على تطور النخب الفكرية وتأثيرها على الثقافة القومية الألمانية أن يسلط الضوء على حقيقة أن أحداث 1945 م كانت بالغة الحسم، حتى وإن لم تبرز عواقبها على السطح إلاَّ أواخر ستينيات القرن العشرين. كان القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين شاهداً على خروج النُّخب المحافظة والإصلاحية، على حد سواء، من صفوف البورجوازية المتعلمة والطبقة الأرستقراطية. فمدراء الشركات، النُّخَب العسكرية، والموظفون المدنيون كانوا أساساً منحدرين، أيضاً، من الأصول الاجتماعية ذاتها. كان تقديم اليهود الألمان واستيعابهم يشكلان جزءاً من هذه التركيبة. باستثناء عدد قليل من «الأمميات» مثل كون حركة العمال الاشتراكيين جزءاً من الأممية وتبعية الطوائف الدينية لمؤسسات مسكونية، دأبت النخب الألمانية على اعتناق رؤىً قومية. من حيث المبدأ كان هذا صحيحاً بالنسبة إلى الحركات الإصلاحية (مثل **الفانودرفوغل** Wander vögel، حركات الشبيبة، والـ**ريفورمبيداغوجيك** Reformpädagogic) الخارجة من رحم النزعة الرومانسية الألمانية، كما بالنسبة إلى الدوائر القومية، المحافظة. وعلى الرغم من أن هذين الفريقين كانا منطلقين من وجهات نظر ورؤىً فلسفية مختلفة حول المجتمع فإن تصوراتهما كانت متشكلة على أساس فكرة الأمة.

بادر الرابح الثالث إلى توحيد هذه الرؤى ووضْع حَدٍّ لها في وقت واحد. فخططُ الفوهرر ونظرياتُه العنصرية، مع الحلم برايخ ألماني أكبر، ما لبثت أن اندمَجت لتشكل كياناً متناقضاً ومدمِّراً تمكن من استيعاب أجزاء من حركات الإصلاح. فالحركة الشبابية انقلبت إلى **شبيبة هتلر** Hitler jugend ومنظمات العمال الاشتراكيين، **البوند دويتشر ميدل** Bund Dentscher Mädel، جرى

تحويلها إلى **الفولكسفوهلفاهرت** Volkswohlfahrt و**الرايشسآربايتس دينست** Reichsarbeits dienst، والكنائس كانت شاهداً على تشكيل الدوتيش كريستن Deutch Christen. وقد تصرف الفوهور بأسلوب مماثل حين أقدم على الاعتراف بالنخب لمحافظة القديمة والمنظمات النقابية والمهنية اليمينية وإذابتها في بوتقة الجمعيات والروابط الاشتراكية القومية التي أخضعها لاحقاً لتحكمه الصارم. أدت عمليات الملاحقة، الاعتقال، والاغتيال، التي طالت الخصوم السياسيين والدينيين، وعمليات الإجهاز على «الأعراق الدنيا» وعلى «غير الجديرين بالحياة»، إلى إبقاء الأمة رازحة تحت كابوس مرعب من موروث الجرائم، العار القومي، وعدم الثقة العميق بأي نوع من أنواع المشاعر القومية الألمانية. ما لبثت هذه الهوة السحيقة في الحياة الروحية والثقافية ـ الفكرية الألمانية أن تقلصت تدريجياً بعد الحرب، غير أن ما خَلَّفَتْها من عواقب ما زالت ماثلة حتى اليوم.

دأبت جمهورية ألمانيا الاتحادية الجديدة (التي يشار إليها اليوم باسم «ألمانيا الغربية القديمة») على اعتبار الرايخ الثالث والمَحْرَقَة لا جُرحاً جماعياً فقط بل نوعاً من المبدأ التأسيسي السلبي القائم على الشعار والضرورة الجماعيين المتمثلين، كما قيل من قبل، بعبارة «لن يتكرّر!». وهذا المبدأ المؤسِّس الخارج من رحم ويلات الحرب، ما لبث أن نجح في قلب النزعة القومية الجريمة إلى إيديولوجيات فوق قومية. لقد تضافر التوجه السياسي والاقتصادي نحو الغرب مع التصالح مع فرنسا وغيرها من البلدان المجاورة في الغرب، كما مع بولونيا لاحقاً، على أداء دور مهم في هذه العملية.

ثمة نمطا توجه ثقافي برزا إلى الوجود كانا متوازيين حيناً ومتناقضين حيناً آخر: الفكرة الأوروبية من جهة ومفارقة النزعة الكونية ذات الأساس الغربي من جهة ثانية. وهذان النمطان تميزا بإقحام نزعة كونية جديدة على سيناريوهات حداثة «ثانية»، «ثالثة» أو «جديدة» في جميع الأحوال، من جهة، وعلى رفض

الأنماط الكوكبية، طوال بقائها أمريكية أكثر منها كوكبية، من الجهة الأخرى. لقد برز شكل صارخ لنوع من «المنظور الأوروبي»، غير أن التطورين كليهما، استندا إلى قدر عميق من الشك والريبة إزاء النزعة القومية الألمانية السابقة.

في الوقت نفسه كان الناس مشبعين اعتزازاً بالإشاعة الناجحة للديموقراطية، بالطبعة الألمانية لاقتصاد السوق الحرة والمسؤولة اجتماعياً، وبحكم القانون والدستور. كان هذا الاعتزاز أكثر من مجرد نزعة وطنية دستورية على الطريقة الهابرماسية: كان اعتزازاً برؤية ألمانيا عاكفة على تطبيق برنامج كوني لحداثة تقدمية. ولدى الغوص عميقاً في المواثيق السياسية المهمة عند الأحزاب الألمانية، لا يلبث المرء أن يهتدي إلى رؤيا ألمانية لعولمة قابلة للدوام بيئياً، تحترم حقوق الإنسان، تؤكد المسؤولية الاجتماعية للأسواق الحرة، وتروز التقدم التكنولوجي بمعايير أخلاقية.

في هذه العملية، يكون الأوروبيون، ميشيل الألماني وماريان الفرنسية، بالتواطؤ مع الدول الأخرى الأعضاء في «النواة الأوروبية»، هم الذين يعتبرون أنفسهم، كما بينت دراساتنا للنخب الثقافية الألمانية، جديرين بالثقة لاعتماد منظور عولمة مختلفة عن الأمركة. صحيح أن الثانية لا تزال تتمتع بالاحترام وتُعتبر منطوية على قيم مشابهة، غير أن ادعاءاتها الإمبريالية المحتملة مع سعيها لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية الخاصة تُعتبر مُفْرطة. «لا غبار» على لنكولن، جفرسون، مارتن لوثر كنغ، هيرمان ملفيل، مارك توين، وليم فوكنر، إيرنست همنغوي، جورج غيرشوين مؤلف وقائد أوركسترا (موسيقي) له مؤلفات كثيرة توفي سنة 1990 ليونارد بيرنشتاين مؤلف موسيقي توفي سنة 1937 كان أول من أدخل الجاز على الموسيقى الكلاسيكية، موسيقى الجاز، موسيقى الروك، موسيقى الراب، أفلام هوليوود، الجينز، والكوكاكولا؛ أمّا الحواجز التجارية ـ الجمركية، الإملاءات العسكرية، ووسائل الإعلام متعددة الجنسيات فيشوبها شيء من الغبار.

وكما تبين دراساتنا فإن ممثلي الثقافة الألمانية في الخارج (أولئك الذين يعملون في مراكز معهد غوتة مثلاً) يرون أنفسهم ممثلين للثقافة القومية والأوروبية. يتعانون مع نظرائهم من إنجلترا، فرنسا، إيطاليا، وبلدان البنلوكس ويتطلعون إلى بلوغ فهم مشترك يرى أن أوروبا ككل تقدم البرنامج «الأفضل» للعولمة الثقافية. لقد ساهمت النخب الثقافية والفكرية الألمانية الجديدة في صياغة البرنامج الكوني المؤورب الجديد للحداثة التقدمية إلى حد كبير.

خرجت هذه النُّخَب الثقافية العائدة لفترة ما بعد الحرب من رحم الطبقات الوسطى المتعلمة، حتى جاءت موجة إصلاحات تعليمية كاسحة أواخر ستينيات القرن العشرين ومهدت الطريق أمام تقدم الطبقات الدنيا. وفي هذه الأثناء أصبح ما يزيد عن ثلث من تتراوح أعمارهم بين العشرين والثلاثين حاملين للشهادات الثانوية، مع حصول خُمس هذه الفئة على شهادات أعلى من الثانوية، فضلاً عن أن نصف عدد الطلاب في الجامعات والكليات إناث[4]. وتبعاً لذلك، لم يسبق للنخبة الألمانية الفكرية، الإدارية، والتجارية أن كانت على هذه الدرجة من التنوع.

ترعرعت نُخَب «أيام السلم» في عقدي الستينيات والسبعينيات (خُلَفاء نخبة ما بعد الحرب) محاطة بالأنماط الغربية من التفكير، الاستهلاك، وأساليب العمل. باتت فلسفات حياتهم محددة بنوع من الخلط بين الإيديولوجيات الغربية على الأصعدة الاقتصادية، البيئية، والحياتية. لا مكان لذهنيات ما قبل الحرب في هذه البيئة. وعواطف نُخَب أوقات السلم ليست مستمدة من الآفاق الثقافية لمعجزة ألمانيا الاقتصادية فيما بعد الحرب؛ يبقى موطنها الروحي متمثلاً بالجمهورية الاتحادية فيما بعد 1968 م. إنها تلك الدائبة بإصرار على تذكير الأمة بماضيها المتمثل بالرايخ الثالث وعلى المطالبة الناشطة باعتماد خط سياسي مبرَّأ من لَوْثة النزعة القومية الألمانية. فالوطن الألماني، بالنسبة إليها، هو في قلب أوروبا، ولا بد لأوروبا نفسها من أن تصبح مركزاً لنوع جديد من

الفهم السياسي فوق القومي. إن نوعاً من النزعة الوطنية ـ القومية الأوروبية يبدو علاجاً شافياً للجرح الألماني.

في العقود الأخيرة تعرضت حركات اجتماعية مختلفة في ألمانيا لعملية تغيير أخرجتْها من دائرة تمثيل مصالح جماعات متمايزة منفردة (مثل الجماعات الديموقراطية، الطبقة الوسطى الليبرالية، المثقفين، الفنانين، الحركة النسائية، الاشتراكيين، الحركة العمالية الأكثر شباباً) وأدخلتها إلى مجال تمثيل أهداف متقاطعة وأفكار كونية ـ كوكبية شاملة. بداية تركز همها على مراعاة واحترام حقوق الإنسان العامة على النطاق القومي أو على مستوى الأمميين (الكوزموبوليتيين «المتنورين»؛ أمّا فيما بعد فقد أصبح موضوعها قائماً على أساس القيمة الجوهرية الكونية والتي تبدو مكتفية ذاتياً للمجتمعات الصناعية «الغربية»: تلك القيمة الجوهرية المتمثلة بالفرد المستقل، المقرِّر لمصيره، «المتحرر» الذي يعيش متناغماً مع نفسه ومع طبيعته، سواء أكان هذا الفرد أنثى أم ذكراً. من المؤكد دون أدنى شك أن هذا البرنامج ما لبث أن أصبح القاسم المشترك الجذري الأضيق عددياً ولكن الأوسع روحياً بالنسبة إلى جميع الحركات الاجتماعية في ألمانيا المعاصرة. يبدو أنه المرجعُ النهائي للحسم والتقييم، إنه «المؤسسةُ» التي تروز سائر المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

ليست هذه الصورة لـ «ذات متحررة» في أساسها إلاَّ واحدة من بنات التنوير. ففكرة الفرد المستقل ذاتياً تعايشت، أساساً، مع شقيقاتها (**الحرية، المساواة، الأخوة**) قبل أن تنفصل لتصبح مكتفية بذاتها. أمّا الآن فقد أصبح هذا التفسير المسلَّم به، بالإجماع، بوصفه موقفاً جماعياً مشتركاً ونمط حياة جماعي لعملية التفريد، هو الرد على مجتمع بات «متعدد الثقافات» وغارقاً في «الثقافة الجماهيرية الشعبية» في الوقت نفسه. ويشكل هذا التفريد، في الحقيقة، إحدى السمات الأبرز. ومما قد يلقي مزيداً من الضوء على الأمر أن الطبقة الوسطى (المثقفة) في المجتمع الألماني الراهن تقوم بتحويل الضرورات الاقتصادية

(الاستخدام الكامل، تقسيم العمل، نوعية العمال الذكور والإناث، الحركية، تغيير أماكن العمل، و«الشركاء») إلى نوع من الهدف المرجو «صحيح أن هذا النمط من أحلام اليقظة» لا يستطيع تصويب النظام الاجتماعي الراهن، غير أنه نتاجُه المباشر وضامنُه.

وبالتالي فإن المفهوم الألماني (الأوروبي) للفردية كثيراً ما يراه مروِّجوه شديد الاختلاف عما يعنيه في آسيا، بل وحتى في الولايات المتحدة. فما يبدو جمعاً لوجهات نظر كوكبية مختلفة، وما يظهر كما لو كان المصطلح نفسه، يعتبر أوروبياً بامتياز دون أي تقاطع ذي شأن مع ما يُطْلَق عليه عادة اسم «المفهوم الغربي للذات». تشي الفروق الصغيرة في الدلالات الأمريكية والأوروبية بأن هذا المفهوم أسطورة. ومع ذلك فإن المثقفين الألمان، أعضاء نادي الكلية، يعتقدون بأنهم يمثلون قيماً كونية ـ كوكبية. يعتبرون أنفسهم منتمين إلى نظام اقتصادي ديموقراطي وشِرْعة قيم محكومَيْن بأن يسودا الكرة الأرضية على المدى الطويل وسوف يحددان، آخر المطاف، مصير «الثقافة الكوكبية».

كما اتضح من دراساتنا، يشكل هذا الإيمان الفكري الجماعي جوهر جملة الحركات الاجتماعية الجديدة التي تقوم النخب الثقافية ـ الفكرية الجديدة في ألمانيا بإطلاقها ودعمها. غير أن قادة هذه الحركات الواثقين بقوة رؤيتهم كثيراً ما يصابون بالدهشة إزاء الاستجابة الضعيفة التي تفرزها برامجهم الفكرية لدى الجمهور الأعرض.

تستمد الحركات الاجتماعية الجديدة في ألمانيا الدعمَ والأعضاء من مثقفي الطبقة الوسطى. غير أن هؤلاء يبقون، على صعيد النفوذ الاقتصادي والسياسي، غرباء، أو موجودين، في أفضل الأحوال، على هوامش مراكز صُنْع القرارات الاقتصادية والسياسية. فالأدباء، الفنانون، الصحفيون، الكتاب، مخرجو الأفلام، المعلقون، المعلمون، الوزراء، وأساتذة الجامعات، يشكلون

جميعاً الجمهور البرجوازي الذي يحاكم räsonierende Offentlichkeit، غير أنهم لا يمسكون بزمام السلطة المركزية للحراك الاجتماعي. وعلى الرغم من أن المثقفين يهيمنون على الميادين العامة المرئية والمكشوفة (وسائل الإعلام، الدعاية، الإعلان، التعليم)، فإنهم كثيراً ما يقعون في خطأ المبالغة بمدى أهميتهم. فهم يقدِّمون أنفسهم، ويكونون مخطئين في الغالب، على أنهم ممثلون ومخرجون محوريون يتولون وحدهم إدارة مسرح عام لا يمولونه كما لا يأخذهم أولئك الذين يفعلون مأخذ الجد ولا يوردونهم في حساباتهم.

على الرغم من أن المثقفين عاجزون ولا يستطيعون صُنْع الأشياء مثل «الفاعلين» الحقيقيين، فإنهم أصحاب نفوذ لا يستهان به بوصفهم مرجعية تفسيرية. فالمفكرون في ألمانيا، أساتذة السوسيولوجيا خصوصاً، يُضْفون مسْحة تفسيرية على القضايا الاجتماعية، التطورات، والأوضاع السياسية، كما يفعل أولريخ بك في ألمانيا، وصديقه أنتوني غيدنز في بريطانيا، مثلاً. يقوم نادي الكلية الألماني، مثله مثل نظرائه على المستوى الدولي تماماً، بإضفاء ظلال معاني جماعية ذات شحنة قيمية على الأحداث الاجتماعية، الأشخاص، والموضوعات، ويزود الجمهور بنظرة مُعْلَنَة أو خَفِيَّة إلى العالم وفقاً لها.

غير أن أعضاء النادي ليسوا مثقِّفين لمجتمعهم بمقدار ما هم مفسِّرو هذا المجتمع وأنبياؤه. فعبر إضفاء المزيد من المعنى على عالم غني سلفاً «بالمعاني»، في تشريحه إلى مراتب مثقلة بالقيم، عبر تسليط الضوء على قضايا معينة وإهمال أخرى، مع تأكيد أولويات معينة وإغفال احتمالات متباعدة أخرى، يشكلون ويُبْرِزُون خطوطاً فكرية جماعية يكاد المرء لا يستطيع الفكاك منها. فسلاسل القيم الأوروبية، برأي المفكرين الألمان، مثلاً، يجري التفكير بها نموذجياً من منطلقات كونية فلسفياً وأسس كوكبية سياسية منعكسة على هذه القاعدة دون النظر إلى أية بدائل قيمية أخرى.

كما في بلدان أخرى، تنظر فروع المنظمات غير الحكومية في ألمانيا

(مثل الغرين بيس (السلام الأخضر)، الأمنستي أنترناشيونال (لجنة العفو الدولية)، المادسان سان فرونتييه (أطباء بلا حدود)، صندوق عالم الحياة البرية) إلى نفسها، خلافاً للمنظمات الحكومية، على أنها ساعية إلى، ومطبِّقة لبرنامج حقوق الإنسان وحماية البيئة. تكون فلسفاتها ونشاطاتها ذات جذور عميقة في وعي الجمهور، كما تجد برامجها، حسب ما يتضح من أرقام التبرعات الألمانية[5]، نفسها على مستوى أعمال الكنيسة الخيرية من حيث تلقي أقوى أشكال الدعم. ما يقرب من ثمانين بالمئة من الألمان الراشدين يتبرعون لصالح الأعمال الخيرية: والمبلغ المقدر بشيء من التحفظ لما جرى التبرع به سنوياً منذ سنة 1985 م هو أربعة مليارات من الماركات الألمانية ـ مع بقاء سقف التقديرات أعلى من ذلك بكثير. ما لا يقل عن ثلاثين بالمئة من هؤلاء المحسنين يدعمون منظمات غير حكومية، وهذه الاتجاهات في تزايد.

على هذا الصعيد من المثير أن نلاحظ أن منظمات البيئة وحقوق الإنسان وجدت موطئ قدم متين في كل من المؤسستين الكنسيتين اللوثرية والكاثوليكية. وهذا يبين مدى وثوق الترابط بين نادي الكلية الدولي والمنظمات غير الحكومية في ألمانيا من حيث الأفكار والتنظيم على حد سواء. تماماً كما يتم سحق الإقليميين والقوميين تحت كوابيس قيام العَوْلَمَة بالإجهاز على التراث، نجد نادي الكلية والمنظمات غير الحكومية دائمة الانشغال بهمِّ عيوب النظام العالمي (الذي لم يتم استكماله بعد في الغالب)، وهي ترى هدفها متمثلاً بفضح نقاط الضعف، الأخطاء، والإخفاقات التي تعاني منها جملة تطورات العولمة السياسية والاقتصادية، جنباً إلى جنب مع انتهاكات حقوق الإنسان والمخالفات البيئية.

من الأفضل لأولئك الذين يفترضون وجود تضارب داخلي متأصل بين نخبتي نادي الكلية وثقافة دافوس ويقولون بعدم وجود أي تواصل جدير بالذكر بينهما ـ بل وحتى يفترضون أن كلاً منهما تتحاشى الأخرى خارج الساحة

السياسية وغيرها من ميادين المعركة ـ أن يعاينوا الوضع الألماني ويعيدوا النظر. فالكنيستان الكبريان مع معاهدهما الأكاديمية، جنباً إلى جنب مع المؤسسات السياسية الأهم (مؤسسة كونراد أديناور المسيحية الديموقراطية، مؤسسة فريدريش إيبرت الاجتماعية الديموقراطية، مؤسسة ناومان الليبرالية) والمنظمات الثقافية (معهد غوتة ومؤسسة همبولدت بين مؤسسات أخرى)، تعكف جميعاً، عبر الندوات، المؤتمرات، حلقات البحث الاختصاصية، على تقديم سلسلة متصلة من الحوار بين السياسة والأعمال من ناحية ومنظمات البيئة وحقوق الإنسان من الناحية الثانية.

منظوراً إليه من منظار ثقافي يتعين اعتبار النظام الاجتماعي ـ السياسي في جمهورية ألمانيا الاتحادية نوعاً من الزواج المدروس الجامع لكل من ثقافة دافوس ونادي الكلية، مهما بدا ذلك مثقلاً بالتناقض. فهذا الزواج يمكّن جميع أفراد العائلة من الانتقال من سيناريو هذه الجماعة إلى سيناريو الجماعة الأخرى؛ فضلاً عن أن هذا الوضع ينعكس على مرآة الأحزاب السياسية. لقد بات خُضْر البيئة، آخر المطاف، جزءاً من حكومة البلاد الائتلافية التي يرأسها مستشار اجتماعي ديموقراطي يُعْتَبر هو الآخر حليفاً قوياً لألمانيا الموحدة.

تمثيل الذات الثقافي في الأحداث ووسائل الإعلام الجماهيرية

تحرص المجتمعات الحديثة على تقديم نفسها عبر وسائل الإعلام الجماهيرية بالدرجة الأولى، خصوصاً من خلال شبكاتها التلفزيونية. إنها مجتمعات وسائل إعلام من حيث كونها مزوَّدة بمنظومة علب مرايا إلكترونية توصلها بعناصر جمهورها في كل الأسر. أمّا المواد المقدمة في العلب فمرصودة ومسجلة بالكاميرات التلفزيونية دائمة الحضور على ما يبدو. تتطاول مثل قرون الاستشعار لضمان ليس فقط عدم تفويت أي نشاط اجتماعي ذي شأن دون عرض على الشاشة، بل وتأمين تقديمه كما لو كان عرضاً فنياً.

لذا فإن على كل شخص عادي أن يراهن على إمكانية إقحامه على

المشهد الإعلامي في أية لحظة معينة من حياته (حياتها) اليومية. وكما بينت دراساتنا الموسعة لوسائل الإعلام المرئية، فإن إدراك حقيقة أن من شأن المرء أن يجد نفسه فجأة في بقعة الضوء ينتمي إلى فهم عام. ونتيجة لذلك ما لبث **الأداء** (التمثيل) أن أصبح مقولة مركزية من مقولات الحياة الاجتماعية، وباتت القدرة على الأداء (التمثيل) ضرورة بالنسبة إلى الأفراد. من هذه الناحية ليس ثمة أية فروق هيكلية بين ثقافة البوب (الثقافة الشعبية)، الاستعراضات السياسية، أو الأحداث الكَنَسية.

على أساس هذا النمط، تطورت الحركات الاجتماعية في ألمانيا أوائل السبعينيات كشكل تنظيمي لم يساعد على تفعيل الأحداث الجماهيرية فقط بل وقَدَّم للمشاركين أيضاً خليطاً من التسلية التعليمية والتصوير الذاتي، من البهجة، ومن المشاركة، ممزوجة في كأس «استعراض جماعي». ففرق موسيقى البوب، المطربون الشعبيون والناشطون سياسياً، الساسة، أصحاب المقامات الكنسية الرفيعة، والنقابيون شكلوا، على مسارح متداخلة غالباً، برنامجاً لم يقف عند حدود اجتذاب جماهيرها فقط، بل وجرى ضخه عمداً عبر وسائل الإعلام تأكيداً لأهمية هذه الأحداث الجماهيرية. صارت المسيرات الممتدة أميالاً، السلاسل البشرية، ومواكب الدراجات النارية الضخمة، حسب تعبير كراكاور، تشكل ألواناً جديدة من «الزينة الجماهيرية». تقوم الفرق المحمولة بالحوامات بتسجيل هذه الزينات بكليتها لإعادة بث رسالة إلى الأمة وربما إلى العالم أيضاً ولمنح المشاركين فرصة الانبهار «مَأْثَرتهم» وهم في غرف معيشتهم لاحقاً.

ثمة تفاعل بين التسلية (موسيقى البوب، الكاباريه) والعواطف الجماعية المؤداة (الممثَّلة) قد تسلل إلى بنية الاجتماعات الجماهيرية، بدءاً بمواكب مركز البلدة الصغيرة وانتهاءاً بأحداث ذات نطاق واسع. على جميع المنخرطين أن يبذلوا جهداً في المناسبات لجعلها أحداثاً ـ وذات معنى. لا بد من تحقيق نوع من التزامن بين العواطف خلال فترة من الزمن (بضع ساعات أو أسبوع). وقد

اكتشفت دراساتنا، في الحقيقة، أن هذا قد أصبح المبدأ الناظم لهيكلة الحركات الحديثة بالذات: لا بد للمسيرات الجماهيرية من أن تصبح **أحداثاً**، يكون كل من ينخرط فيها، مشهوراً كان أم لم يكن، مُلْزماً **بالتمثيل** (الأداء) لتغذية الروح الجماعية للمناسبة.

وفي هذا الاتجاه، ثمة نمط جديد من أنماط الحركة الاجتماعية أو «الجماهير المتحركة» ما لبث أن ظهر إلى الوجود مؤخراً، ينصب هدفه على إبراز سياسة «جديدة»، سياسة التبرؤ الحازم من السياسة مع الانطواء على قدر كبير من المعنى (مثل مواكب الحب، حالات الهذيان، عيد كرستوفر). لم تعد هذه الحركات قابلة للفهم من منطلق السيناريوهات السياسية التقليدية من قبيل «المعارضة من خارج البرلمان» أو «اليسار» أو «اليمين» ـ إنها إحدى ظواهر العولمة. وفي حين أن موكب الحب ابتكار ألماني أصيل يجتذب أيضاً ما يزيد عن مليون من المشاركين الدوليين، ما لبثت مواكب عيد كرستوفر، وهي «بضاعة مستوردة» من أمريكا، أن أصبحت أحداثاً تتجاوز شعبيتها حدود ثقافة الشواذ السفلية.

ليست هذه الأحداث الجماهيرية مع ما يواكبها من تعبير موسيقي (الهيب ـ هوب، التكنو، الراب) إلاَّ المسرح الذي يتم على خشبته، بعيداً عن أي تفضيل أو انتماء سياسيين، خَلْقُ «جماعات أنماط حياتية» قائمة على وقت الفراغ وجماليات أحداث معينة. والناس المنتمون إلى جماعات الأنماط الحياتية هذه لا يختارون أساليبهم الخاصة لإعلان أية عضوية في جماعة ملموسة، محلية، أو إيديولوجية متزمِّتة؛ بل يحاولون، بدلاً من ذلك، أن يعيشوا فلسفةً معينة يتماهون من خلالها مع أناس آخرين من النمط ذاته، أناس حتى لا يعرفونهم أكثر الأحيان. يستخدمون ممارسات و«إكسسوارات» جمالية معينة ـ ملابس، عادات استهلاكية، نشاطات أوقات الفراغ، ميول ثقافية ـ وسيلة للتماهي مع جماعاتهم وللابتعاد عن الجماعات الأخرى.

من شأن التوزيع الكوكبي لسلع الماركات المعروفة المرتبطة بأسماء مصممي أزياء «بارزين» (مثل آرماني، سان لوران، فيري، بوس، ساندر، جوب)، معدات رياضية (مثل نايك، آديداس، ريبوك، هلي هانْسَنْ)، صانعي أثاث (مثل تونت، كولاني، لوكوبوزييه، غروبيوس) أن يوفر أدوات تعرف لأشكال الترميز والتنميط الذاتيين، فالأحداث المحلية لا تلبث أن تصبح شعاراً لإحساس مشاركيها الكوكبي بالانتماء. والتخوم التقليدية التي كانت تساير خطوط الانتماءات الحزبية، أشكال النظر إلى العالم، والأصول العرقية، باتت مستبدلة بتخوم أخرى. بدلاً من اندماجها بما هو إقليمي أو قومي، «تندلق» في البوتقة الكوكبية للڤيديو كليب ـ معيار كل شيء وسقفه. ليس هذا اندماجاً بين أنماط تمثيل كوكبية وداخلية بمقدار ما هو مبدأ تمثيل ذاتي جديد ذو دوافع إعلامية كوكبية: بمقدار ما هو أداء تمثيلي يخاطب كلاً من عَدَسة آلة التصوير من جهة والأخوة المشاركين من جهة ثانية.

تقول قواعد حضور وسائل الإعلام (إذا لم تكن موجوداً في وسائل الإعلام، فأنت لست موجوداً اجتماعياً) خصوصاً، بإملاء نمط سلوك الشخصيات المهمة جداً (الفي. آي. بي.) وأولئك الذين يحلمون بأن يصبحوا كذلك. لا يكفي أن يقوم المرء بالتعبير عن وجهة نظره، معرفته المستندة إلى الخبرة، أو نظرته العالمية على منبر واحد فقط: فالمطلوب هو أن يبقى المرء «حاضراً» كل الوقت في جميع الأماكن، في المقابلات التلفزيونية، في المسيرات الجماهيرية، وفي النشرات الإخبارية، إذا كان ذلك ممكناً بصورة مطلقة.

وهكذا فإن وسائل الإعلام تشكل «سيركاً» جوالاً للشخصيات ذات الأهمية البالغة (الفي. آي. بي)، هذه الشخصيات التي تظهر وجوهها في برامج أحاديث منتصف الليل التلفزيونية، في مواكب الشوارع، في المعاهد الأكاديمية، في الجامعات، بل وحتى في الأحداث [الأعياد] الكنسية. أمّا

«فنانو السيرك» (المهرجون) فيتألفون من ذوي القامات القومية الطويلة الفعليين أو الحالمين الذين يوحون بأنهم جزء من ظاهرة إقليمية. غير أن تركيبة التمثيل والأداء الإعلاميين تبقى كوكبية، فيستطيع الناس أن يدّعوا شهرة شاملة للعالم إذا قامت القنوات القومية بتسويق «صيدها» لدى السي. إن. إن. أو الـ ن. تي. في. مساهمة منها في عملية العولمة الثقافية بأسلوب شبه كامل. ومن هذه الناحية فإن ألمانيا تنتمي فعلاً، بقضها وقضيضها، إلى عالم معولم ثقافياً.

خلاصة

فيما كنا عاكفين على دراسة العولمة الثقافية من زوايا مختلفة وفي مجالات متباينة، ما من شيء برز على أنه أكثر أهمية بالنسبة إلى التغيير الثقافي من اللغة. فأي مجتمع يستطيع أن يستورد السلع، التكنولوجيات، والأزياء دون الاضطرار إلى ترك بصمات عميقة على أساس بناها الداخلية ذات المغزى الثقافي. أمّا اللغة فوضْعُها مختلف. فطوال بقاء استعمال اللغة الأجنبية محصوراً بتوفير تبادل الاتصال بين أفراد مجتمعات مختلفة، يظل الأمر في إطار مسألة ترجمة لا أكثر. أمّا حين تبدأ كميات كبيرة من المفردات والمعاني الدلالية للغة أجنبية معينة بالغزو والاجتياح وصولاً إلى اقتحام اللغة العامية اليومية المتداولة لمجتمع محدد، فإن الوضع يتبدل جذرياً، بما يفضي إلى ترك أثر عميق على البنى ذات المعاني الثقافية لدى المجتمع المستورد. لا يسع المرء عند هذا المنعطف إلاّ أن يتذكر عبارة ويتغنشتاين «لودفيغ فيلسوف بريطاني من أصل نمساوي اشتهر بتحليلاته اللغوية، توفي سنة 1951 م الشهيرة، «إن حدود لغتي هي حدود عالمي». فالناس لا يستعملون اللغة ببراءة، و«ألاعيب اللغة» (إذا استخدمنا صورة مركزية أخرى لويتغنشتاين) المجلوبة من الخارج تجر معها عقليات وذهنيات لا تلبث نزعاتها أن تتسلل إلى الثقافة المحلية.

وكما وجدنا في دراساتنا، فإن «ألاعيب اللغة» الحديثة ذات الجذور

الآنجلو ـ أمريكية تنطوي على أهمية بالغة بالنسبة إلى مسألة العولمة الثقافية في ألمانيا. عدا عن مكانتها المرموقة جداً بوصفها اللغة العالمية السائدة في الأزمات الحديثة، نجحت اللغة الإنجليزية، شيئاً فشيئاً، وخطوة بعد خطوة، في التسلل إلى الأشكال اليومية الدارجة والعامية للتواصل في ميادين الحياة الألمانية المختلفة. فكلمات مثل «حدث event»، «أداء performance»، «روتين groove»، «سعيد happy»، و«بارد cool» باتت الآن منتمية إلى العامية الألمانية الدارجة المعاصرة، خصوصاً بين الشباب. وما يدعو لقَدْر أكبر من الدهشة هو أن هذه الكلمات تكون مثقلة بشحنة دلالية أمريكية مفرطة العَوْلَمة يصعب على القاموس الألماني أن يهتدي إلى بدائل لها.

يتجلى «غزو» الشوائب الإنجليزية لحقول اللغة الألمانية المعاصرة الدلالية بوضوح كامل في ميادين مختلفة من الحياة الألمانية اليومية، مثل الاستخدام الواسع للكلمات والتعابير ذات العلاقة بالكومبيوترات (الكومبيوترات، البريد الإلكتروني، شبكة الشبكات ـ الإنترنت) في جميع البيوت تقريباً أدت إلى نقش كلمتي مايكروسوفت وآبل على «الأقراص الذهنية الصلبة» للمواطنين العاديين، فضلاً عن أن المفردات ذات العلاقة ما لبثت أن أصبحت شرطاً مسبقاً لجملة الاتصالات اليومية والكوكبية التي هم منخرطون فيها. وعواقب مثل هذه الصيغة من المثاقفة تبقى بالغة الأهمية بالنسبة إلى قضايا العولمة الثقافية. أضف إلى ذلك، ثمة جملة الشوائب الإنجليزية التي تنتشر في المجالات الإعلامية بدءاً بموسيقى البوب، السياسة، الاقتصاد، العلوم، الرياضة، والأزياء، وصولاً إلى التواصل اليومي، تلك المجالات التي أتينا على مناقشتها.

حتى بالنسبة إلى مراقب خارجي مع شيء من الاهتمام بقضايا اللغة، فإن العبارات المجازية مثل «الأداء» و«الأحداث» كثيراً ما تبدو لَغْواً طناناً ضائعاً بين اللغتين الألمانية والإنجليزية. وثمة، أخيراً، مجال للاستشارات الإدارية والتجارية الذي تكون فيه الإنجليزية، كما رأينا، لا لغة عالمية تقنية واسعة

الانتشار فقط، بل وساحة يتم فيها شحن البنى الدلالية العميقة وأنماط التفكير لدى «الأطراف الكوكبيين» بمفاهيم تعود إلى لغة الأعمال الألمانية والإنجليزية بطريقة مشابهة إن لم تكن مماثلة.

في مواجهة هذا الإقحام للشوائب اللغوية الإنجليزية في القاموس المتداول العامي للثقافة واللغة الألمانيتين، ثمة في ألمانيا اليوم قَدْرٌ ملحوظ من الممانعة والاحتجاج. إضافة إلى التقليديين الثقافيين يجري التعبير عن مثل هذه الممانعة والاحتجاج، خصوصاً، كما أشرنا من قبل، من جانب موظفي التخطيط الثقافي وممثلي المؤسسات الثقافية الألمانية في الخارج (مثل معهد غوتة، المكتب الألماني للمبادلات الأكاديمية DAAD، المؤسسات السياسية). يقول هؤلاء بعدم جواز النظر إلى الإنجليزية نظرة بريئة باعتبارها لغة عالمية مثلها مثل اللاتينية في العصور الوسطى. يشيرون إلى حقيقة أن أية قوة عظمى سياسية لم تكن داعمة للاتينية كما تفعل الولايات المتحدة اليوم بالنسبة إلى اللغة الإنجليزية. ويرون أيضاً أن اللاتينية لم تكن قابلة للتوظيف، ولو بطريقة خفية، أداة ترويج لطموحات سياسية وثقافية معينة. أمّا فيما يخص الاستخدام المعاصر الطاغي والكاسح للإنجليزية (الأمريكية) فيعتبرونه منطوياً على شيء من الخطر على هذا الصعيد. وهم يتقاسمون وجهة النظر هذه، كما هو متوقع، مع زملائهم الأوروبيين (من المعهد الفرنسي Institute Française، وجمعية دانتي اليغري Societa Dante Alighieri مثلاً). وبوصفهم ممثلين رسميين، ينصب اهتمامهم على اعتماد ثقافة أوروبية قادرة على الصمود وحدها كـ «لاعب» في الساحة الكوكبية. سوف يتعين على المستقبل أن يثبت، على أية حال، ما إذا كانت هذه ستتكشف عن أنها رؤية واقعية.

الملاحظات

(1) للاطلاع على استعراض إجمالي، انظر بيرنهارد شيفرز ووولفغانغ زايف، محررين؛ Hand wörterbuch zur Gesellschaft Dentsch land (أو بالدن: لسكن وبودرنج 1991 م)، ص 81.

(2) انظر المجموعة الإحصائية، داتنريبورت 1999 م. . . حسب الإحصاء الوارد هنا 73 بالمئة من الألمان الشرقيين يعلنون عدم انتمائهم لأي مذهب ديني.

(3) ستُنشر استنتاجات دراسة فريق بحث فرانكفورت عن اللغة العالمية الإدارية تحت عنوان: «Die Sprachwelten der Manager im Zeitalter der Globalisie rung» إمّا في مجلد مقالات مختارة أو في كُتَيِّب مستقل. جرت الاستفادة من دراستين استكملتا مؤخراً.

أمّا الاستنتاجات الكاملة لفريق كونستانس البحثي عن النخب الفكرية الألمانية والأشكال الناشئة من التمثيل الذاتي الثقافي في الأحداث الجماهيرية ووسائل الإعلام، إضافة إلى دراسات أخرى عن مؤسسات ثقافية ألمانية، عن أكاديميات كنسية، وعن ممارسات شركات ألمانية في ميدان «اللاعبين الكوكبيين»، فسوف تنشر في كتاب سنة 2001.

يطيب لهنسفريد كلنر أن يعبر عن الامتنان لأعضاء فريق فرنكفورت البحثي: كارل فريدريش بوهلر، آنيتا زنكر سيباسشيان كانسي، وأنغلبرت بيترس.

أمّا هانس ـ جورج سويفنر فيسعده أن يعبر عن امتنانه لأعضاء فريق كونستانس البحثي: آن هونر، توماس لاو، بيرنت شْنَتْلر، وماركوس هابليزل.

(4) شيفرز وزايف، مصدر ورد ذكره من قبل ص: 85 وما بعدها، 167 وما بعدها.

(5) آندرياس فوس، Betteln und Spenden (برلين: دوغروتير، 1992 م)، ص: 2 وما بعدها.